

النظام القديم يسعى لإعادة التموقع في المشهد السياسي

عبير موسى: هدفنا النظام الرئاسي وحكومة بلا إخوان

طارق الفيزاني
كاتب تونسي



تونس - يدخل "الدستوريون" العائدون إلى المشهد السياسي في تونس، انتخابات 2019 بطموحات واسعة خلف مرشحهم للانتخابات الرئاسية عبير موسى، بعد سنوات من إعادة البناء والتجميع منذ الإطاحة بنظام الحكم القديم في أحداث الثورة عام 2011. و"الدستوريون"، هم المنسيون تاريخياً إلى الحزب الحر الدستوري التونسي (أقدم أحزاب تونس) والذي قاد حركة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي وفترة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. وقد اتخذ خلال عدة مراحل من تاريخ تونس عدة تسميات، منها الحزب الاشتراكي الدستوري (1964)، وأخرها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (1988)، قبل أن يتم حله قضائياً بعد سقوط النظام في سنة 2011 ليعود بعد ذلك تحت اسم الحزب الدستوري الحر.

حركة النهضة مسؤولة سياسياً عن تفشي العنف وأنشطة الجماعات المتشددة والرايات السوداء والاعتقالات

بعد سنوات من الغياب ظهر الحزب بشكل مفاجئ في مراتب متقدمة في استطلاعات الرأي لتواكب التصويت في الرئاسية والتشريعية (الثالث)، وهو مرشح لأن يكون من القوى السياسية المؤثرة في البرلمان القادم. ويسعى الحزب إلى أن يعيد التعريف بنفسه في المشهد السياسي، غير أن خصومه يشكون في مدى مصداقيته في التخليص من إرث الحكم الفردي على مدى عقود طويلة من الاستبداد في السلطة شابها انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا ترى عبير موسى، الأمينة العامة للحزب، ومرشحته للانتخابات الرئاسية، أن ذلك الإرث سيمثل عائقاً أمام عودة الحزب الدستوري إلى لعب دور مؤثر في الحياة السياسية، وربما صعوده إلى الحكم بدليل المراجعات التي قام بها.

نواة صلبة

تقول موسى، في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ)، إن "هؤلاء الخصوم نسوا أن الحزب ليس مجرد ورقة، هذا الحزب يعود إلى عام 1920 وله رصيد ونواة صلبة مقننة بالفكر الدستوري بغض النظر عن الأخطاء التي ارتكبت، لا تنحرف في ذلك أي فترة من الفترات التي مر بها الحزب". ومقارنةً بالواقع السياسي اليوم، توضح قائلة "لا يمكن اعتبار ما يحصل اليوم هو المثال النموذجي للديمقراطية، هناك انتهاكات لحقوق الإنسان اليوم، نحن ننطلق من موقف

أن لا حقبة سياسية يمكن أن تخلو من أخطاء وليس هناك عمل بشري بلا أخطاء، من المؤكد قبل 2011 كانت هناك أخطاء وسلبات وأشياء كان من الأجدي تفاديها أو تحسينها". وتضيف موسى "لم نقل إن تونس كانت جنة وإن من يحكمون كانوا ملائكة، مثل اليوم تونس ليست جنة والفاعلون السياسيون ليسوا بملائكة، لكن الفرق بين الفترتين أن المصلحة العليا للوطن ديمقراطية وهذا ما يفسر تزايد انصاره اليوم مهددة، عكس ما كان عليه الأمر في السابق". وتعتبر موسى أن الحزب الذي لعب دوراً حاسماً في تحرير البلاد من الاستعمار وبناء الدولة، لا يجب أن يندثر وقد قبل اللعبة الديمقراطية، وأن يكون في المعارضة، وهو اليوم ينشط بطريقة ديمقراطية وهذا ما يفسر تزايد انصاره بشكل تصاعدي خاصة وأن مواقفه كانت صريحة وواضحة، حسب رأيها. أما بخصوص المراجعات النقدية، فهي ترى أنها ضرورية للجميع وليس للحزب الدستوري فقط، السلطة والمجتمع المدني، مضيفة "منطق أنتم الشيطان ونحن الملائكة هو من قاد تونس إلى الوضع الكارثي اليوم، يريدون القول إن كل شيء كان أسود في السابق، لكننا نقول عكس ذلك كان هناك أسود وأبيض".

بشأن حظوظ الحزب، ترى موسى أن الحزب الدستوري سيكون مسنوداً بما تبقى من الخزان الانتخابي لفترة ما قبل 2011 وناخبين جدد بجانب دعم "الأغلبية الصامتة". وتوضح موسى أن "هناك أغلبية صامتة لا تدلي برأيها ومواقفها، ولكننا نعرف أنها معنا بفكرها وقلوبها، استقلبتنا أيضاً سياسيين مستقلين اقتنعوا بوضوح برؤية الحزب واختلافه عما هو سائد من أحزاب في المشهد السياسي".

أعلنت عبير موسى عن برنامج "إتقاد" للحزب الدستوري الحر يقوم بالخصوص على إطلاق المجلس الأعلى للدبلوماسية الاقتصادية وتقديم مبادرة تشريعية لتعديل النظام السياسي الحالي (برلماني معدل) لمصلحة النظام الرئاسي. وتفسر موسى المبادرة التشريعية لافتة بالخصوص إلى غياب التفريق الفعلي بين السلطات الثلاث، مضيفة أن "البرلمان هو المهيمن بسبب الكتل الحزبية، وهي كتل غير ثابتة لأن قانون الانتخابات لا يمنع السيادة الحزبية (انتقال نائب من حزب لآخر)، لهذا تكون الخيارات دائماً محل تجاذبات أو توافق غير طبيعية وهذا أحدث شللاً في مفاصل الدولة ومواقف المسؤولين وأضعف المؤسسات وشتت الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث". وتتابع موسى "سنقدم مبادرة تشريعية، نحن نطالب بتغيير النظام السياسي نحو نظام رئاسي معدل بصلاحيات أوسع للرئيس وصلاحيات مهمة للوزير الأول، سيقطع هذا من حالة ارتهاق السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ومن المحاصصة الحزبية والشلل السياسي".

وحول سبب اختيار النظام الرئاسي، توضح موسى "من غير المقبول



صمام أمان



برنامج عبير موسى الانتخابي يركز في جزء منه على إبعاد الإسلاميين من منظومة الحكم

تؤدي إلى صدام بين السلطين، وإلى شلل سياسي، فإن عبير موسى تبدي تشدداً في مسألة التعاون مع الإسلاميين، وتضيف قائلة "لن يتم إجبارنا على دخول أي توافق مع أي كان، سنطبق القانون فقط، وسيكون هذا بمثابة اختبار أيضاً للقوى المدنية".

المرشحون للرئاسة التونسية وقضايا المغرب العربي: حضور بالفيديو

مورو ينزع الجبة لأجل كرسي الرئاسة

يجب أن تكون للتنظيمات السياسية أي ارتباطات خارجية ولا يجب عليها أن تخدم أي أجندات دولية، إذا لم تفلح في حصد الأغلبية فإننا منفتحون على قوى سياسية مدنية وسطية تشاركنا في رؤيتنا من أجل حكومة ائتلافية تكون خالية من الإخوان".

وتتابع موسى "هناك من تعهد بهذا وعليه أن يبرهن على التزامه بعد صدور نتائج الانتخابات، إذا كان تكوين الحكومة غير ممكن من دون الإخوان، فإننا سنكون في المعارضة، لن يكون هناك أي توافق حتى في حال حصول النهضة على الأغلبية في البرلمان وفزنا

انصار الشريعة أبو عياض إلى خارج البلاد، هذا أمر ثابت وليس من باب الإهداء، حصل كل هذا في زمن حكومة الترويكا (التحالف الثلاثي)، التاريخ يقول هذا والمسؤولية السياسية ثابتة".

وتضيف في شرح موقف الحزب "تحدث الآن عن المسؤولية القانونية وأن يتعهد القضاء بهذه الملفات، عندها سنعرف من ساهم ومن هندس ومن سهل، هذا جزء من برنامجنا، سنسعى لإبعاد كل الضغوط التي تمارس على القضاء حتى يقوم بواجبه". وبشأن التحالفات الممكنة للحزب الدستوري

علاقات شائكة مع الإسلاميين

يرتبط الحزب الدستوري الحر بعلاقات شائكة مع الإسلاميين. وقد أوضحت موسى أن برنامج الحزب الانتخابي يقوم في جزء منه على إبعاد الإسلاميين الذين تمكنوا من الصعود إلى السلطة بعد انتخابات 2011 واستمروا في الحكم كشركاء بعد انتخابات 2014.

وتوضح موسى هذا الخيار قائلة "حركة النهضة الإسلامية مسؤولة سياسياً عن تفشي العنف وانتشطة الجماعات المتشددة والرايات السوداء والاعتقالات وحادثه اقتحام السفارة الأميركية في 2012، وفرار زعيم تنظيم

محمد النوري مرشح مستقل يخوض السباق الانتخابي بشعار الاقتصاد أولاً

الرئيس التونسي الجديد يجب أن يكون من خارج المنظومة

استناداً على تجديد المنابع وتغيير العقلية ودفع التنمية مع الوعد بجرّد دقيق لثروات البلاد، مشدداً على أنه "يحيط علماً بملف الثروات التونسية كالنفط والغاز وغاز الشيسيت والفسفاط بينما يستقر العطب في طريقة التصرف في هذه الثروات الهامة باعتبارها القاعدة الأولى للانطلاق الاقتصادي". وتمتد المعالجة التي يطرحها النوري من تعزيز الأمن القومي والقضاء على الإرهاب والتسيب والفضول ومظاهر العنف، عبر تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين وبعث المشاريع التنموية نحو الملفات العالقة منذ سنوات على غرار ملف تفسير الشباب نحو بؤر التوتر، مؤكداً أن "الجميع باختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية وغيرها ومهما كان ماضيهم، هم مدعوون للانخراط في برنامج مادامت تتوفر فيهم الإرادة للتغيير والعمل والإيمان بالبرنامج الذي وضعته".



لكن الدبلوماسية الاقتصادية، التي يتمسك بها الدكتور النوري، تصرّ في خلال موافقه وكلامه على الحيد التام في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية وكل أشكال النزاعات، فهو يعتبر أن "الحيد شرط هام لحل الصراع في ليبيا، حتى لا تحسب تونس على أي جهة من المتنازعين وتقدم كطرف في اللعبة، الأمر الذي سيعود عليها بانعكاسات سلبية".

وشدد النوري على ضرورة إعادة العلاقات مع سوريا لكنه يعتبر أن "العلاقات يجب أن تعود مع الشعب السوري بالأساس، فنحن مع الشعوب ومع مساندة حقوقها الأساسية". ويستنكر قطاع صلاحيات الرئيس مع صلاحيات رئيس الحكومة في مجال العلاقات الخارجية، فيما لم يخف المرشح للرئاسة حفظه لبنود الدستور وخاصة في ما يتعلق بهذه النقطة التي اعتبرها نقیصة يجب تداركها وجنوباً نحو أفريقيا مع التركيز على مد جذور هذه المنصة نحو المغرب العربي الذي يعتبره وحدة بشرية واقتصادية تنجح من خلال فتح الحدود مع جمارك موحدة تسهل المبادلات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد.

وفق تعبيره. كما عبّر النوري، في لقاء مع «العرب»، والفصائية التونسية الخاصة لتفزة تي في، عن جاهزية فريقه لبدء التنفيذ مع وعد بالتخفيض في مصاريف الدولة التي بلغت خلال الـ9 سنوات الماضية مرة ونصف ما انفقته الدولة خلال حكم زين العابدين بن علي لـ23 عاماً، مضيفاً أنه «وفي صورة توليه الرئاسة- لن يتقاضى اجرا ما لم يحقق 5 بالمائة في مجال التنمية مع تخفيض أجور أعضاء الحكومة بـ50 بالمائة إلى حين تحقيق ذات الهدف مع التشديد على ضمانه لتلقي الدعم الكافي من رجال أعمال أجنب فاعلين ومؤثرين في الاقتصاد العالمي، وفق تعبيره.

وفي السياسة الخارجية، لا ينفك النوري يذكر بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية واعداد جعل تونس منصة دولية في مجالات الصحة والتعليم العالي، تفتتح شمالاً نحو أوروبا وجنوباً نحو أفريقيا مع التركيز على مد جذور هذه المنصة نحو المغرب العربي الذي يعتبره وحدة بشرية واقتصادية تنجح من خلال فتح الحدود مع جمارك موحدة تسهل المبادلات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد.

تونس - 15 ألف تركية شعبية، يلتحق المرشح المستقل محمد الصغير النوري بسباق الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، متابعاً برنامجاً انتخابياً شعاره "الاقتصاد أولاً" مع ثوابت تحمل كل واحدة أزر الأخرى.. العلم والأخلاق والقانون وابعها الوطن.

يجل محمد النوري ترشحه إلى حافة البلاد للتدخل العاجل بعد الظرف الاقتصادي الدقيق الذي وصلت إليه، معتبراً أن تونس في وضعية خطيرة بعد الحالة التي تسبب الوباء في الوصول إليها، مع التأكيد على أن الرئيس الجديد للبلاد يجب أن يكون من خارج المنظومة التي تسببت بوصول تونس إلى هذه الحالة لضمان الإصلاح والتقدم بالبلاد والعباد.

كنخص يعتبر نفسه من خارج المنظومة. يرى محمد النوري أن الاقتصاد هو أساس العمران، وأن التركيز على العمل الاقتصادي هو من مشمولات رئيس الدولة من خلال فرض برنامج اقتصادي واستراتيجية عمل تدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوماً من الانتخابات، وذلك وفقاً لبرنامج اقتصادي يعمل عليه منذ 3 سنوات

من هو محمد النوري

محمد الصغير النوري، أصيل محافظة سيدي بوزيد ومرشح مستقل للانتخابات الرئاسية. يحمل النوري دكتوراه في اقتصاد التنمية وهو مهتم في التقنيات

الحديثة، نشط صلب المجتمع المدني وخاض غمار الانتخابات البلدية كاستقل سنة 2018. وفازت القائمة التي ترأسها بالمرتبة الأولى في بلدية لسودة من محافظة سيدي بوزيد، لكنه خسر

رئاسة المجلس البلدي، كما أسس مع نخبة من المستقلين ائتلافاً تحت مسمى الاتحاد الوطني للمستقلين الذي شارك بقائمتها في الانتخابات التشريعية 2019.